

الهدف ١٢: كفاءة وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
الغاية ١٢-ج: ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير الفعالة التي تشجع على الإسراف في الاستهلاك، وذلك بإزالة تشوهات الأسواق، وفقا للظروف الوطنية، بطرق منها إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، مع إيلاء الاعتبار الكامل للاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية على نموها على نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتأثرة
المؤشر ١٢-ج-١: مقدار إعانات الوقود الأحفوري لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي (الإنتاج والاستهلاك) وكنسبة من مجموع النفقات الوطنية على الوقود الأحفوري

المعلومات المؤسسية

المنظمة / المنظمات:

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

من أجل قياس إعانات الوقود الأحفوري على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، يوصى بثلاثة مؤشرات فرعية للإبلاغ عن هذا المؤشر: (١) التحويل المباشر للأموال الحكومية؛ (٢) التحويلات المستحقة (دعم الأسعار)؛ وكمؤشر فرعي اختياري (٣) النفقات الضريبية والمبالغ الأخرى المحققة في الإيرادات وسوء تسعير السلع والخدمات. تُستخدم تعاريف الدليل الإحصائي لوكالة الطاقة الدولية (IEA، ٢٠٠٥) والاتفاق بشأن الإعانات والتدابير التعويضية (ASCM) بموجب منظمة التجارة العالمية (WTO)، من أجل تعريف إعانات الوقود الأحفوري. يجب استخدام الوصف الموحد من التصنيف المركزي للمنتج التابع لمكتب الأمم المتحدة الإحصائي لتصنيف منتجات الطاقة الفردية. يُقترح إسقاط الصياغة "كنسبة من مجموع النفقات الوطنية على الوقود الأحفوري"، وبالتالي فإن هذا المؤشر هو فعلياً "مقدار إعانات الوقود الأحفوري لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي (الإنتاج والاستهلاك)".

الأساس المنطقي:

يمثل حجم وأثر إعانات الوقود الأحفوري تحديات وفرصاً لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فمن ناحية، يؤثر استخدام الوقود الأحفوري، والترويج له من خلال خطط الدعم، بطريقة سلبية على قدرة الحكومات على تحقيق الأهداف الرئيسية، مثل الحد من الفقر، وتحسين الصحة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتوفير فرص الحصول على الطاقة، والتصدي لتغير المناخ. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى ضمان حصول الأسر الفقيرة المعرضة بشكل خاص لزيادة الأسعار على الطاقة أو الاحتفاظ بها. ويمكن أن تتأثر القطاعات الاقتصادية المعتمدة على الطاقة، لا سيما بسبب التغيرات المفاجئة في الأسعار. لذلك فإن أي إصلاح ناجح يتطلب تحليلاً دقيقاً وإجراءات تخفيف مناسبة. ومن ناحية أخرى، فإن إعادة توزيع إعانات الوقود الأحفوري للقطاعات ذات الصلة بالتنمية يمكن أن تعطي دفعة للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة.

يُعدّ الوعي حيال الإعانات الحالية وفهمها استناداً إلى بيانات موثوقة أمراً ضرورياً لزيادة الشفافية وإبلاغ عملية صنع القرار. ومن شأن الإبلاغ عن مؤشر عالمي يقيس إعانات الوقود الأحفوري للمستهلك والمنتج أن

يوفر صورة شاملة تشمل إعانات كل من المستهلك والمنتج. كما أنه يسمح بتتبع الاتجاهات الوطنية والعالمية ويشكل دليلاً مهماً لصنع السياسات.

المفاهيم:

- تستند المفاهيم والتعاريف المستخدمة في المنهجية إلى أطر العمل والمسارد الدولية الحالية.
- استخدام تعريف الوقود الأحفوري بحسب دليل إحصاءات وكالة الطاقة الدولية، "الوقود الأحفوري مأخوذ من الموارد الطبيعية التي تشكلت من الكتلة الحيوية في الماضي الجيولوجي. كما أن مصطلح الأحفوري يُطبق على أي وقود ثانوي يتم تصنيعه من الوقود الأحفوري."
- استخدام المصطلحات الموضحة في التصنيف المركزي للمنتجات (CPC Rev ١,٢)
- للتصنيف الإحصائي للمنتجات الفردية. لم يتم تحديد تعريف آخر مقبول بشكل شائع
- تضمين الكهرباء والحرارة المتولدة من الوقود الأحفوري ضمن نطاق الوقود الأحفوري.
- تضمين استخدامات غير الطاقة مع خيار الرصد لقياس هذا المؤشر.
- ترد تفاصيل إضافية في الوثيقة المنهجية بعنوان "قياس إعانات الوقود الأحفوري في سياق أهداف التنمية المستدامة".

التعليقات والقيود:

تتطلب عملتنا الرصد والابلاغ لمؤشر أهداف التنمية المستدامة ١٢-ج-١ قدرة داخل الأنظمة الإحصائية الوطنية لتقييم التحويلات المباشرة وغير المباشرة لأموال الحكومة. كما يتطلب الأمر جمع البيانات من قبل الوكالات الإحصائية من الوزارات القطاعية والمؤسسات التي تملكها الدولة، بما في ذلك على المستوى دون الوطني، الذي يعتمد على قدرتها. هناك حاجة إلى مواد تدريبية إضافية وتبادل الخبرات حول المؤشر.

تستخدم منهجية المؤشر ١٢-ج-١ رسداً تدريجياً للسماح للبلدان ذات القدرات المختلفة بالمشاركة في عملية رسده. بحيث تشمل مرحلتا الرصد، الرصد العالمي بناءً على تقديرات فجوة الأسعار بالإضافة إلى المراقبة الوطنية للتحويلات المباشرة وغير المباشرة مع المراقبة الاختيارية للنفقات الضريبية.

المنهجية

طريقة الحساب:

- من المقترح أن تقدم البلدان تقارير عن فئات الإعانات المذكورة أدناه كمؤشرات فرعية.
- التحويلات المباشرة
- التحويلات المستحقة (الإبلاغ عن الأسعار المنظمة وحساب المبلغ الإجمالي)؛
- الإنفاق الضريبي، والإيرادات الحكومية الأخرى التي تم التخلي عنها والتقليل من أسعار السلع والخدمات، بما في ذلك المخاطر (وهي فئة اختيارية).

يجب إدراج الفئة الأخيرة كمؤشر فرعي اختياري. وينبغي التعبير عن كل مؤشر فرعي بالعملة الوطنية أو بالأسعار الجارية للدولار الأميركي. سيستخدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أسعار الصرف السوقية للحساب بين العملة الوطنية ودولار الولايات المتحدة.

يجب توخي الحذر إذا اختار بلد ما التجميع عبر المؤشرات الفرعية الثلاثة من أجل تجنب العد المزدوج وينبغي أن تكون جميع المؤشرات الفرعية الثلاثة متاحة للجمهور لضمان الشفافية. كما يجب الانتباه عند

تجميع تقديرات التحويلات المستحقة مع البيانات عن التحويلات المباشرة وبعض التدابير الخاصة بالتقليل من أسعار السلع والخدمات.

تم حساب تقديرات الإعانات المقدمة للمستهلكين والتي يمكن ملاحظتها من خلال الفجوات السعرية (أي دعم أسعار المستهلك) من قبل العديد من المنظمات الدولية (مصرف البلدان الأميركية للبيانات الإحصائية IADB، ووكالة الطاقة الدولية IEA، وصندوق النقد الدولي IMF)، والتي تغطي مختلف المناطق الجغرافية والفترات الزمنية. تستخدم المنظمات الثلاث التي تنتج هذه التقديرات نفس النهج تقريباً، والذي يمكن تلخيصه بالمعادلة التالية:

دعم سعر المستهلك = (سعر الوحدة المرجعية المعدل لصافي الضريبة - سعر الوحدة المحلية لصافي الضريبة) × الوحدات المدعومة

تستند التقديرات إلى الأسعار المرجعية على أسعار تكافؤ الاستيراد (أو التصدير) باستخدام سعر المنتج في أقرب مركز دولي، المعدلة بحسب فوارق الجودة إذا لزم الأمر، بالإضافة إلى (أو ناقص) تكلفة الشحن والتأمين للمستورد الصافي (أو العود إلى المصدر الصافي)، بالإضافة إلى تكلفة التوزيع والتسويق الداخلي وأي ضريبة على القيمة المضافة (ضريبة القيمة المضافة). بالنسبة للسلع القابلة للتداول (بالتحديد الفحم والنفط الخام والمنتجات البترولية)، تستند الأسعار المرجعية إلى السعر الفوري في أقرب مركز دولي -كالولايات المتحدة أو شمال غرب أوروبا أو سنغافورة.

التفصيل:

نظرًا لخطر الوقوع في خطأ ازدواجية العدّ، يجب أن توفر مجموعة البيانات معلومات مفصلة عن تدابير الاعانات الفردية التي سيتم الإبلاغ عنها كمؤشرات فرعية بحسب فئة الإعانات.

معالجة القيم الناقصة:

- على مستوى البلد
لا يتم احتساب القيم الناقصة
- على المستويين الإقليمي والعالمي
يتم استخدام طريقة فجوة الأسعار لإنشاء تقديرات وطنية وإقليمية وعالمية.

المجاميع الإقليمية:

المنهجية المستخدمة لحساب المجاميع الإقليمية / العالمية من قيم البلد متاحة على الرابط التالي:

http://pre-uneplive.unep.org/media/docs/graphs/aggregation_methods.pdf.

مصادر التفاوت:

يتم عرض بيانات مستوى البلد وبيانات فجوة الأسعار بشكل منفصل، وبالتالي لا ينبغي أن ينطبق هذا.

الوصف:

يتم الإبلاغ بشكل عام عن التحويلات المباشرة في الميزانيات الحكومية، ويتم توثيقها جيداً في الوزارات القطاعية والمالية، وتكون مصنفة بحسب البرنامج إن لم تكن مصنفة بحسب بالوقود. ويمكن العثور أيضاً على التحويلات المباشرة التي تلبي تعريف نظام الحسابات القومية "الإعانات" -أي الإعانات على المنتجات، وغيرها من الإعانات على الإنتاج- في نظام الحسابات القومية للبلد. تتوفر مستندات الميزانية علناً في معظم البلدان. ومع ذلك، فإن درجة تحديد المعلومات المتعلقة بالبرامج الفردية في تلك التقارير شديدة التباين. قد يتم أحياناً العثور على إعانات الشركات المشاركة في إنتاج الطاقة أو التحول في تقاريرها السنوية، على سبيل المثال. وقد يتمكن الباحثون في بعض الحالات، من الحصول مباشرة على بيانات غير منشورة من شركات الطاقة التي تملكها الدولة.

يتم قياس التحويلات المستحقة عن طريق حساب الفجوة السعرية بين سعر المنتج أو سعر المستهلك والسعر المرجعي، وضرب هذا الفارق بالحجم المتأثر الذي تم إنتاجه أو استهلاكه.

يمكن أن يكون قياس قيمة الميزات الخاصة المقدمة في قانون الضرائب لصالح بعض الصناعات أو أنشطة تلك الصناعات (مثل الاستثمار في رأس المال الإنتاجي) مسعىً معقداً. تقوم بعض الدول بهذا التمرين بالفعل، وتبلغ عن القيمة السنوية لهذه الميزات الضريبية في تقارير الإنفاق الضريبي الدورية. عندما لا يكون هذا هو الحال، يجب على المحلل بناء نموذج وتقدير الفرق في الإيرادات التي ستدين بها الحكومة بموجب شروط خط الأساس ومع ميزة الضريبة الخاصة.

ويجب رصد إعانات الوقود الأحفوري على أساس سنوي.

عملية الجمع:

سيتم جمع البيانات بواسطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال التقارير الإلكترونية التي يقوم بتطويرها.

توافر البيانات

الوصف:

إنّ التقييم الأولي لبيانات خط الأساس المتعلقة بتوافر البيانات يُظهر أن ٩٩ بلداً لديه بيانات موجودة يمكن استخدامها لتقدير الوقود الأحفوري من خلال التحويل المباشر وأن العديد من هذه البلدان لديها أيضاً معلومات عن الإيرادات الضريبية المضیعة. بينما البيانات المتعلقة بالتحويلات المستحقة باستخدام نهج فجوة الأسعار متاحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السلاسل الزمنية:

سيُتبع الإبلاغ عن هذا المؤشر دورة سنوية مع بدء الإبلاغ الأولي عن التحويلات المستحقة بدءاً من عام ٢٠١٨. وستكون البيانات المتعلقة بالتحويلات المباشرة والإيرادات الضريبية المضیعة جاهزة بحلول عام ٢٠٢٠.

الجدول الزمني

جمع البيانات:

يتم جمع البيانات سنويًا مع الإبلاغ عن التحويلات المستحقة بدءًا من عام ٢٠١٨. وستكون البيانات المتعلقة بالتحويلات المباشرة والإيرادات الضريبية المضيعة جاهزة بحلول عام ٢٠٢٠.

إصدار البيانات:

السنوي.

الجهات المزودة بالبيانات

١. جهات التنسيق الوطنية من أنظمة الإحصاءات الوطنية.
٢. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)
٣. صندوق النقد الدولي (IMF) ووكالة الطاقة الدولية (IEA)

الجهات المجمعّة للبيانات

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)

المراجع

المراجع:

IEA. (2005). *Energy Statistics–Manual*. International Energy Agency, Paris, France. Paris. <https://doi.org/10.1787/9789264033986-en>

OECD. (2015). *OECD Companion to the Inventory of Support Measures for Fossil Fuels 2015*. Paris.

المؤشرات ذات الصلة